النقابة المغربية للتعليم العالي والبحث العلمي
الفرع المحلي
المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بوجدة

وجدة في 09 /2025/10

بـيـــــــان استنكاري

ورســـالة مفتوحـــة إلى الرأي العـــام والمسؤولين عن القطـــاع

في إطار متابعته المستمرة للأوضاع بالمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بوجده، عقد المكتب المحلي للنقابة المغربية للتعليم العالي والبحث العلمي جمعاً عاماً طارئاً يومه الخميس 9 أكتوبر 2025، خصص لتدارس المشاكل المتراكمة منذ ما يقارب سبع سنوات، خلال الولايتين المتتاليتين للإدارة الحالية، والتي طالت الجوانب المالية والبيداغوجية والإدارية، وأدت إلى حالة غير مسبوقة من الاحتقان وفقدان الثقة داخل مكونات المؤسسة. وبعد نقاش جاد ومسؤول، وقف الجمع العام على ما يلي:

1) غياب الحكامة الجيدة في تسيير الميزانية، وضعف الشفافية في تدبير الموارد المالية، مما أدى إلى ضياع المال العام وغياب أي محاسبة أو تقارير دورية توضح طرق الصرف والتوزيع.
2) انفراد الإدارة بالقرارات دون احترام الهياكل القانونية للمؤسسة (مجلس المؤسسة، الشعب، والمسالك...)، مما أدى إلى شلل مؤسساتي وتهميش ممنهج لكل كفاءات المؤسسة.
3) اختلالات بيداغوجية خطيرة تمثلت بالخصوص في غياب التنسيق مع الشعب، وعدم إشراك هياكل المؤسسة، والأساتذة المشهود لهم بالخبرة، في مساطر اعتماد المسالك ومباريات ولوج المدرسة، إضافة إلى ارتجالية في البرمجة وسوء تدبير الرزنامة السنوية والامتحانات، مما أضر بمصلحة الطلبة وجودة التكوين.
4) الرفض غير مبرر والتماطل في توقيع بعض الطلبات والوثائق المتعلقة بالأساتذة (وهياكل البحث)، مما يعطل مصالحهم الإدارية ويمس بحقوقهم المهنية. ويعطل مصالح المؤسسة.
5) تدهور المناخ العام بالمؤسسة بسبب غياب التواصل والاحترام المتبادل، واستمرار سياسة الإقصاء والتهميش التي مست سمعة المدرسة ومكانتها الوطنية.
6) تهميش المدرسة داخل الجامعة وحرمانها من حصتها من ميزانية التجهيز كباقي مؤسسات جامعة محمد الأول، رغم الخصاص الكبير الذي تعاني منه في هذا المجال.

وأمام هذا الوضع المأساوي، فإن الجمع العام للنقابة المغربية للتعليم العالي والبحث العلمي بالمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بوجده قرر ما يلي:

1) **توجيه رسالة مفتوحة إلى السيد وزير التعليم العالي ورئيس الجامعة والرأي العام الوطني قصد التدخل العاجل لإنقاذ المؤسسة من الانهيار الشامل.**
2) **تجميد عضوية الأساتذة في جميع هياكل المؤسسة (مجلس المؤسسة، الشعب...) إلى حين تصحيح الوضع وضمان احترام القوانين المنظمة للمؤسسة.**
3) **اللجوء إلى المساطر القانونية والقضائية إذا استمر الوضع على ما هو عليه، دفاعاً عن مصلحة المؤسسة وكرامة الأستاذ وصيانة للمرفق العمومي.**
4) **تحميل الإدارة الحالية، بكل مكوناتها، كامل المسؤولية عن الأوضاع المزرية التي يعيشها الطلبة، وعن الانحراف الإداري والبيداغوجي، وما قد ينتج عنه من عواقب وخيمة خاصة في ظل الأوضاع العامة الحالية.**

وفي الختام، يؤكد الجمع العام تشبثه بالدفاع عن الجامعة العمومية ومبادئ الحكامة الجيدة، ويدعو إلى تكاثف جهود كل الغيورين، من اساتذة وموظفين، من أجل إعادة الاعتبار للمؤسسة ومكانتها الأكاديمية الرائدة.

عن الجمع العام

النقابة المغربية للتعليم العالي
والبحث العلمي
المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية
المكتب المحلي